الوفـد الدائـم لدولـة قطـر لـدى الأمـم المتحـدة فـي نيويـــــورك
Permanent Mission of the State of Qatar to the United Nations in New York

دولـــة قطـــر
State of Qatar

The Permanent Mission of the State of Qatar to the United Nations presents its compliments to the United Nations Office for Disarmament Affairs, and has the honor to refer to the note verbale ODA/2024-00055/CBMs, dated 16 February 2024, inviting Member States to submit their views on confidence-building measures in the field of conventional arms.

In this regard, the Permanent Mission of the State of Qatar to the United Nations has the further honor to attach herewith the submission of the State of Qatar in an electronic version in Arabic, in Microsoft Word Format.

The Permanent Mission of the State of Qatar to the United Nations avails itself of this opportunity to renew to the United Nations Office for Disarmament Affairs the assurances of its highest consideration.

New York, 15 March 2024

2024/0029335/5

الوفد الدائم لدولة قطر / نيويورك

United Nations Office for Disarmament Affairs
New York

809 U.N. Plaza - 4th Floor - New York, NY 10017 - USA Tel: (212) 486 - 9335 - Fax: (212) 758 - 4952

مقترح رد دولة قطر حول القرار رقم (77/72) بشأن "المعلومات المتصلة بتدابير بناء الثقة في ميدان الأسلحة التقليدية"

1. لاتملك دولة قطر الا السلاح التقليدي، وتحرص بصفة دائمة ان يكون ما لديها من هذا السلاح بالقدر الأدنى اللازم للمحافظة على أمن الشعب القطري في ظل الظروف الإقليمية والدولية، ولا تسعى الى تكديس سلاح بكمية تتجاوز احتياجاتها، وتعمل على تخفيض وارداتها من الأسلحة التقليدية، وفي المقابل تحرص على توفير الصيانة اللازمة للسلاح الموجود.

2. وقد أصدرت دولة قطر قانون (الأسلحة والذخائر والمتفجرات) رقم (14) لسنة 1999، والجداول المُرفقة به، واصدرت تعديلاته بالقانون رقم 26 لسنة 2010م ولائحته التنفيذية بالقرار الوزاري رقم 30 لسنة 2013م، والذي تكفل بوضع قيود على التراخيص بحيازة أو إحراز الأسلحة، بالإضافة للقيود الخاصة بالإتجار في تلك الأسلحة.

3. كما اصدرت قانون الجمارك رقم (40) لسنة 2002م، الذي وضع قيوداً لتأمين منافذ الدولة لضمان عدم دخول أية محظورات بما فيها الأسلحة بانواعها.

4. وايماناً من دولة قطر باهمية حفظ السلم والأمن الدوليين، فقد انضمت عام 2009م لاتفاقية "حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر"، وللبروتوكولات الأول والثالث والرابع والخامس المُلحقة بها.

5. وتقوم اللجنة الوطنية لحظر الأسلحة، وهي لجنة دائمة بوزارة الدفاع، والجهة القائمة على شؤون الاتفاقيات الدولية المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل والأسلحة التقليدية، بنشر المعلومات عن الاتفاقية للسكان المدنيين وتوعيتهم بها من خلال :

أ. إنشاء دولة قطر(مركز الدوحة الإقليمي للتدريب على الاتفاقيات المتعلقة بأسلحة الدمارالشامل) لتقديم برامج تدريبية في مواضيع نزع السلاح على المستوى الوطني والإقليمي والدولي، وبعقد العديد من الدورات والورش لطلبة المدارس الثانوية، والجامعات، والكليات

الخاصة، وطلبة وضباط الكليات والمعاهد العسكرية، ومفتشي الجمارك ومنتسبي وزارات الدولة والمجتمع المدني .

ب. اعداد "كراسة العمليات العسكرية غير الحربية (نزع السلاح) "، العام 2014م، من منشورات اللجنة الوطنية لحظر الأسلحة ، والتي تضمنت في احد فصولها التعريف باتفاقية الأسلحة التقليدية والبروتوكولات الملحقة بها ، والالتزامات تجاه الاتفاقية.

ج. اعداد رسائل دراسات عليا حول اتفاقية الأسلحة التقليدية وبروتوكولاتها كجزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في الدراسات الدفاعية باكاديمية جوعان بن جاسم للدراسات الدفاعية – دولة قطر العام 2022م.

د. المشاركة في مناقشة رسالة ماجستير حول اتفاقية الأسلحة التقليدية وبروتوكولاتها باكاديمية جوعان بن جاسم للدراسات الدفاعية – دولة قطر 2022م

هـ. المساهمة في تدريس مقرر أكاديمي حول "التسلح ونزع السلاح" لطلبة الدراسات العليا بالدبلوماسية الدفاعية في اكاديمية جوعان بن جاسم للدراسات الدفاعية في دولة قطر 2023م.

و. طرح مواضـــيع توعوية عن حظر ونزع الأســـلحة وزيادة التعريف بالمســـتجدات في هذا الميدان من خلال الموقع الالكتروني للجنة على شبكة المعلومات الدولية:

www.ncpw.org.qa